

مادة ٢ - تعتبر هذه المكافآت جزءاً لا يتجزأ من الموجب ولا تستهلك من العلاوات الدورية أو علاوات الترقية التي استحقت لمؤهل العاملين أو ما قد يستحق منها مستقبلاً.

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

يضم هذا القانون بخطام الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ رجب سنة ١٣٩٥ (١٣ يوليه سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥

بشأن تطبيق أحكام المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، بشأن تنظيم الجامعات، المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ على الأكاديمية أعضاء هيئات التدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي وجامعة الأزهر والمؤسسات العلمية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

مادة ١ - تطبق أحكام المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، بشأن تنظيم الجامعات المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ على الأكاديمية أعضاء هيئات التدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي وجامعة الأزهر، والمؤسسات العلمية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣.

ويجرى ذلك اعتباراً من ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٤ مع علم صرف فروق مالية عن الماضي.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

يضم هذا القانون بخطام الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ رجب سنة ١٣٩٥ (١٣ يوليه سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٥

بعد سرمان أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٩ بوقف الإجراءات المرتبطة على التأخير في أداء الديون بمحافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس وسيناه، على بعض الديون بهذه المحافظات

الديون بهذه المحافظات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

مادة ١ - لاتسرى أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٩ بوقف الإجراءات المرتبطة على التأخير في أداء الديون بمحافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس وسيناه على القروض التي تمنحها البنوك التجارية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٥ للذين المقيدن في المحافظات المذكورة والقابلين بالسجل التجارى بها.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

يضم هذا القانون بخطام الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ رجب سنة ١٣٩٥ (١٣ يوليه سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٥

بتغريب بعض الأحكام الخاصة بمرتبات بعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للصانع الحرية وصناعات الطيران

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

مادة ١ - تضم المكافأة البالغ نسبتها ٢٠٪ من بداية مرتبه الثالثة متحفظة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتقويسات التي تمنح للعاملين المدنيين والمسكررين إلى مرتبات العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للصانع الحرية وصناعات الطيران، من كانوا في خدمة الهيئة المصرية العامة للطيران، قبل أول يونيو سنة ١٩٦٩، وذلك اعتباراً من هذا التاريخ.